سواسية SAWASIAH

العدد الثانى

يناير ١٩٩٥ ■ يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS ■

اليونسكو يدين الاعتداء علي حياة الكتاب والصحفيين والمدرسين والأكاديميين

وجه الاجتماع الدولي السنوي لمعاهد حقوق الانسان نداء إلى الرأي العام العالمي من أجل العمل بكل الطرق الممكنة لحماية حياة وحرية المدرسين والاكاديميين والمدافعين عن حقوق الانسان، الذين يتعرضون للخطر بسبب أرائهم أو نشاطهم المهني أو الأكاديمي.

وكان الاجتماع قد انعقد في ستراسبورج برعاية اليونسكو في السابع والثامن من ديسمبر بمشاركة المسئولين عن ٤٠ معهدا لحقوق الانسان وبرئاسة ادمون بتيتي رئيس معهد نقابة المحامين بباريس وجان ماري برنار السكرتير العام للمعهد الدولي لحقوق الانسان وقد عقد اليونسكو الاجتماع في ستراسبورج، مساهمة منه في إحتفالات المعهد بذكري مرور ٢٥ عاما علي تأسيسه.

جاء الاقتراح باصدر النداء نتيجة تزايد عدد ضحايا العنف الدموي في الجزائر من الصحفيين والمدرسين،ولكن عددا من المشاركين رأي أن هذه الضغوط والمخاطر أصبحت تحيط بحياة الكثيرين في بعض الدول العربية أيضاً ،ومن ثم لم يذكر النداء الجزائر بالاسم. ناقش الاجتماع أيضا سبل تعزيز تعليم حقوق الانسان والديمقراطية في العالم ،وتعزيز سبل التعاون والتنسيق بين معاهد حقوق الانسان كما ناقش المجتمعون الجديد في أنشطتها من خلال التقارير التي أرسلتها هذه المعاهد مسبقا الى اليونسكو .عرض تقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان لنشاطه خلال ٦ شهور من تأسيسه (ابريل -نوفمبر ١٩٩٤)،والذي اشتمل علي دورة تعليمية لطلاب الجامعات لمدة شهرين و١٠ محاضرات لعدد من المؤسسات العربية والاجنبية، و ٤ أوراق في ٣ مؤتمرات خارجية، وتنظيم سته ندوات منها ندوتين إقليميتين ، وإصدار كتاب عن ضمانات حقوق الانسان في ظل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وملفا يضم الابحاث التي أعدها الدراسون في الدورة التدريبية للمركز .مثل المركز في الاجتماع بهي الدين حسن.

الاجتماع العربي الاول لمعاهد حقوق الانسان

اجتمعت المعاهد العربية المشاركة في الاجتماع السنوي السادس لليونسكو ،وذلك بمبادرة ورئاسة د.محمد أمين الميداني مدير البرنامج العربي بالمعهد الدولي لحقوق الانسان بستراسبورج، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

شارك في الاجتماع مركز القاهرة والطيب البكوش عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الانسان، د.مصطفي مهدي مدير مشروع التعليم والبحث والتربية علي حقوق الانسان في معهد القانون بجامعة وهران بالجزائر ،د.عثمان الحجة رئيس مركز حقوق الانسان في جامعة جنين بطرابلس -لبنان.

أوصي المجتمعون بضرورة عقد الاجتماع بصفة سنوية علي هامش الاجتماع السنوي لليونسكو بهدف تعزيز سبل التعاون وتبادل المعلومات ووجهات النظر حول تطور حركة حقوق الانسان في العالم العربي، كما دعوا إلي بعث وإنشاء معاهد ومراكز جديدة لحقوق الانسان في العالم العربي وخاصة في مجالات البحث والتعليم والتربية والتوثيق والاعلام ،وأوصوا المعهد العربي بأعداد تصور عن سبل تعزيز التعاون بين معاهد ومراكز حقوق الانسان العربية.

■ داخل العدد ■

- المجتمع المدني الفلسطيني أمام مفترق طرق .....ص ٢
- المنظمات غير الحكومية تنتهك حرية التعبير .....ص ٣
- تجديد الحركة التقدمية ص١٠
- مدخل الحوار مع الإسلاميين .....ص ٨
- إستراتيجيات التحول الديمقراطي .....ص ١٢

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان:
٩ شارع رستم - جاردن سيتي - الدور السابع - شقة ٣٥ - القاهرة .

تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. أحمد عثماني (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. آمال عبد الهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبدالله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميداني (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

المجتمع المدني الفلسطيني أمام مفترق طرق

عقد بمقر مركز القاهره لدراسات حقوق الانسان يوم الخميس ٩٤/١٢/٢٦ (حلقه نقاشية) لباحثيه مع خضر شقيرات مدير مؤسسة الأرض والمياه (القدس) وموسى كردى المحامى بالمؤسسة ونديم حمودة الباحث الميدانى بها الذين عرضو رؤيتهم للأوضاع داخل الاراضى الفلسطينية المحتلة مستعرضين مثالب ممارسات السلطه الوطنيه الفلسطينية فيما يخص التضييق على حركة مؤسسات المجتمع المدني ومحاولات التخريب التي تتعرض لها هذه المؤسسات بدءاً من تقييد مجالات حركتها إلى محاولة تفريغها من العناصر الفاعلة فيها، كما اجابو على بعض استفسارات وأسئلة الباحثين بالمركز وفيما يلى عرض لأهم ما طرحة الضيوف من نقاط:-

-أن السلطه الوطنية الفلسطينية في تسييرها لأمور الحكم الذاتي لا تنتهج الطريق المؤسساتي حيث تتم التعيينات طبقا لمعايير غير موضوعيه كالولاءات الشخصية والحسابات السياسية بالأضافه إلى أن التي تمت ليس لها مهام محددة، وهو ما أنعكس قي تضارب القرارات والصلاحيات الأمر الذي يؤثر سلبياً على المواطن العادى.

- يعد جهاز الأمن هو الجهاز الوحيد الذي له مهمات محددة، الأ إنه يشهد حالة فريدة قي تعددية الأجهزة حيث أن هناك سبعة أجهزة للأمن (الأمن الرئاسى، الأمن الوطني، الأمن العام، الأمن الوقائي ، الأمن الثوري، قوات الشرطة ،قوات ١٧) وقد أدي ذلك الي عدد من النزاعات فيما بين هذه الأجهزة، أسفر في إحدي الحالات عن مصرع أثنين من الأمن الثوري بيد عناصر من الأمن الرئاسي

- تكمن المشكلة الرئيسية بالنسبة لمستقبل الأوضاع في الأراضي المحتله في أن إتفاق القاهره (مايو ١٩٩٤) جاء منقوصاً فلا وجود للحق في تشكيل مجالس تشريعية مما يتطلب من جميع الفرقاء العمل من أجل توسيع دائرة الصلاحيات الفلسطينية، وهو ما يستلزم أن تتاح الفرصة لأطراف المجتمع المدني الفلسطيني من اجل المساهمة في انهاض التراث ومن هنا تنبغي المطالبه بإعادة النظر في اتفاق القاهرة ، وعدم اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية ، بل وتشجيع دورها في قضايا مؤجلة مثل القدس واللاجئين .

-نوه الضيوف الى اننا لاتستطيع القول بوجود مجتمع مدني فلسطيني متكامل و أشاروا بالخصوص إلي تجربة الانتفاضة، حيث كان الناس في العامين الأولين أصحاب القرار مما ساهم في إعطائها قوة كبيرة، إلا انه ومنذ العام الثالث أنتهت تجربة اللجان الشعبية وتمت عسكرة الانتفاضة وهو ما ترتب عليهاإنتهائها ،الأمر الذي اثر سلبيا علي المجتمع المدني الفلسطيني.

- وفيما رأي المتحدثون أن ملامح الصورة الراهنة تدفع إلي التشائم قإنهم عولوا علي أمرين : الأول : أن وطأة الازمة الراهنة ستدفع المواطنين باتجاه قراءة موضوعية لطبيعة ممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية والثاني : هو تنامي ما أسموه بالتيار الثالث الذي يشير إلي امكانية قيام تجمع ديمقراطي فلسطيني" بقيادة د.حيدر عبد الشافي وامثاله من حرس الفكر الوطنيين يعمل علي ابراز جهود المعارضة في ضوء الاتفاق نفسه، وصولا إلي تقويم نهج السلطه الوطنيه، واكتساب صلاحيات جديدة وتوسيع دائرة الصلاحيات الفلسطينية الراهنة.

صدور الميثاق العربي لحقوق الإنسان

وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثانيه بعد المائة (١٩٩٤/٩/١٥) علي الميثاق العربي لحقوق الإنسان ،تمهيداً لعرضه علي الدول الأعضاء لتوقيعه والتصديق عليه من قبل الدول الراغبة في الانضمام إليه.يتكون الميثاق في صورته النهائية من ٤٣ مادة ،بعد دبياجة مختصرة تشير إلى"إيمان الأمة العربية بكرامة الأنسان منذ أن أعزها الله بان جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات "كما تشير الديباجة إلى أن الميثاق يستهدي بتحقيق "المبادىء الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر" وانه يأتي "تأكيداً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والثقافية وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام "

لا تختلف الحقوق والحريات العامة التي يتضمنها الميثاق العربي عن تلك التي تقرها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بصفة عامة فقد نص هذا الميثاق علي كفالة حق المساواة بين كل إنسان دون أي تمييز لأي سبب ودون تفرقة بين الرجال والنساء .ونص علي قدسية حقوق الحياة والسلامة الشخصية وحظر التعذيب والمحاكمة العادلة بكل حيثياتها والمساواة أمام القضاء، والتنقل والجنسية وطلب اللجوء السياسي والملكية والعقيدة والفكر والرأي وممارسة الشعائر الدينية والتعليم والتجمع والاجتماع و تشكيل النقابات والضمان الاجتماعي، وشغل الوظائف العامة ،وحرية الأقليات في ممارسة ثقافاتها وإتباع تعاليم أديانها، والتنمية البدنية والعقلية وتكوين الأسرة والحفاظ علي كيانها، ورعاية الدولة المتميزة وحمايتها للأسرة والأمومة والطفولة والشباب والشيخوخة.

المؤكد أن الجامعة العربية بإقرارها لهذا الميثاق بعد نصف قرن من نشأتها، تكون قد قطعت شوطاً في سبيل ضمان حقوق الإنسان العربي، مغلقة بذلك إحدى الثغرات الأساسية التي كانت تؤخذ علي النظام العربي ولا سيما ممن في ظل تمكن نظم إقليمية أخرى من تجاوز هذه النقصية منذ وقت مبكر ،كالنظم الأوروبية والأمريكية والإفريقية، هذا علي الرغم من أن هذه النظم تعد أحدث في نشأتها من الجامعة العربية.

علي أن الميثاق العربي في هيئته الأخيرة لا يخلو من نواقص خطيرة سواء من حيث الشكل أو المضمون فمن حيث الشكل، رفضت سبع دول عربية الموافقة علي هذا الميثاق (هي السعودية، الامارات ،البحرين، عمان، الكويت، السودان، اليمن)، معلنة تحفظها عليه لأسباب أو أخري، قوامها العام عدم موائمة مضمونه والخصوصية الثقافية العربية، مثيرة بذلك الإشكالية المعروفه في النطاق المعرفي لمجال حقوق الإنسان المتصلة بالخصوصية والعالمية.

كذلك فان الميثاق ما زال بحاجة إلى التصديق علي اعلي المستويات السياسية، الأمر الذي قد يستهلك مزيدا من الوقت أن يصبح ساري المفعول.

ومن حيث المضمون يمكن ايجاز أبرز الملاحظات في الآتي :

١-لم يتضمن الميثاق كثيرا من الضمانات الهامة الواردة في المواثيق الدولية والإقليمية- كالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ،كما انه فرض قيودا أكبر- من الواردة في تلك المواثيق- علي الحقوق المتضمنة فيه.

٢-نص الميثاق في مادته الرابعة علي حق الدولة في فرض قيود علي الحقوق المكفولة بموجبه بالرجوع لقانونها الوطني- أو في حالات معينه (الطوارىء)مما يهدر كل الحقوق والحريات تحت أية ذريعة معلنة من جانب السلطات الرسمية، ويلاحظ أن الميثاق لم يخطر المساس بحق الحياه في حالات الطوارىء!

٣-نص الميثاق علي تشكيل لجنة"خبراء حقوق الإنسان" من سبعة أعضاء من مرشحي دول الجامعة العربية وذلك لتقديم تقارير دورية عن تنفيذ الميثاق، وعلي أن تتلقى لجنة الخبراء تقاريرها من الدول الأعضاء وترفعها مشفوعة بملاحظاتها إلى اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة وهكذا انحصر عمل اللجنة ومصدر تقاريرها ومآل التقارير النهائي في الجانب الحكومي وحده، ممايعيق النظر في حقيقة حالة حقوق الإنسان العربي أو إمكانية تلقي الشكاوى من المواطنين أو المنظمات غير الحكومية.

٤-جاء الميثاق خالياً من النص علي محكمة عربية لحقوق الإنسان وبذلك افتقر إلى الجناح القضائي الذى تتمتع به بعض المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان كالميثاقين الأوروبي والأمريكي

٥-علي الرغم من أن الميثاق حرم عقوبة الإعدام علي الجرائم السياسية ألا انه لم ينف إجازة هذه العقوبة بصفة عامة وهذا موقف يتناقض مع التوجه المتزايد داخل حركة حقوق الإنسان لتحريم هذه العقوبة كلياً ،هذا فضلاً عن صعوبة التفرقة بين ما هو جرم سياسي وغير سياسي، مما يفتح الباب لإمكانية تطبيق هذه العقوبة علي بعض الجرائم السياسية، إذا جري تقديمها بوصفها غير سياسية .

١- والمنظمـــات غير الحكوميـــة تنتهك ايضـــا حرية التعبير..!!

عقد في عمان ٣-٥ نوفمبر، المنتدي الأقليمي للمنظمات غير الحكومية العربية في منطقة غرب آسيا،وذلك في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين (سبتمبر ١٩٩٥)

كانت المهمة الاساسية للمنتدى، هى الخروج بموقف عام وخطة عمل للمنظمات غير الحكومية العربية تجاه قضايا المرأة العربية ، من أجل التأثير على موقف الحكومات العربية لكن ما حدث، هو أن من صاغوا خطة العمل العربية للمنظمات غير الحكومية تجنبوا القضايا التي يمكن أن تثير أى إختلافات مع اى من الحكومات العربية وفاقم الأمر عدم توزيع خطة العمل المقترحة ،لا قبل ،ولا أثناء، ولا حتى فى نهاية المؤتمر ،وتم الاكتفاء بجلسة قراءة جماعية للثمانمائة مشاركة ومشارك ،دون السماح لأى منهم بالتعليق !! جدير بالذكر أن المؤتمرات التحضيرية الإقليمية للمناطق الأخرى مثل إفريقيا وآسيا تم توزيع خطط العمل المقترحة قبلها بعدة أسابيع لضمان أوسع مشاركة من المنظمات غير الحكومية

وقد رفضت المنصة محاولات المشاركات مناقشة الوثيقة باصرار شديد رغم تحفظ الكثيرات على تجاهل الوثيقة"المقروءة" لعدد من القضايا الهامة التى ناقشتها ورش العمل، مثل:

أ) رفض الإستخدام السياسى للدين فى تبرير انتهاكات حقوق الانسان خاصة المتعلقة بالمرأة، وفى تبرير وتعميق تدنى وضع المرأة العربية

ب) رفض أشكال السيطرة على المنظمات غير الحكومية وربط قضية استقلال المنظمات غير الحكومية فى العمل بقضايا الديموقراطية وحقوق الانسان ووضع المجتمع المدنى فى الدول العربية المختلفة

ج)ربط التدهور الحادث فى أوضاع المرأة العربية (العمل الصحة، التعليم،..الخ) بتطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى العديد من بلدان المنطقة العربية

د) طرح قضايا صحة المرأة فى إطار مفهوم لا يقتصر على صحة الأم، بل يمتد ليشمل جميع المراحل العمرية منذ الطفولة الى الكهولة، ويطالب الحكومات بزيادة الانفاق الحكومى على الصحة والتعليم بشكل خاص)

هـ)رفض المعايير المزدوجة فى تطبيق القرارت الدولية، والتى يوجه نصلها الى الشعوب العربية فى أعقاب رفض منظمى المؤتمر السماح للمشاركات بمناقشة الوثيقة الختامية، والذى تم بشكل أثار أستياء الكثير من المشاركات ،تم كتابة عريضة تحمل موقف المشاركات من ذلك ،وتم جمع ٦٥ توقيعا لمشاركات من سبع دولة عربية، وتم تسليم نسخة من العريضة الى المنسقة الإقليمية قبل الجلسة الختامية للمؤتمر لإتخاذ اللازم، ولكن للأسف تم تجاهل الموضوع تماما

وربما كان للأجواء التى إنعقد فيها عمان انعكاساتها على ما حدث فى المؤتمر، فقد بدأ المؤتمر غداة حدثين هامين هما توقيع إتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية ،مؤتمر الرباط حول السوق الشرق أوسطية .كما كانت هناك أيضا الحشود العراقية على حدود الكويت وقد ساهمت هذه الإحداث فى سخونة المؤتمر سواء من قبل المنظمين أو من قبل المشاركين

من جانب آخر، وعلى صعيد مصر، استبعدت المنظمات غير الحكومية المصرية التى لا تخضع للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، من التنسيق الرسمى - رغم تعارض ذلك مع تعريف الأمم المتحدة للمنظات غير الحكومية- وقد أدى هذا فى الواقع العملى الى قيام تجمع مواز من المنظمات غير الحكومية المصرية، خاصة التى شاركت فى مؤتمر السكان، وعقد هذا التجمع لقاءات متعددة للتحضير بشكل مواز للمساهمة فى مؤتمر عمان ومؤتمر بكين وقد قامت ممثلات عن هذه المنظمات باثارة هذه القضية فى مؤتمر عمان، ووعدت المنسقة الوطنية بتجاوز هذا الوضع بعد العودة للقاهرة

وقد شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في اعمال المؤتمر بورقة قدمتها د.آمال عبد الهادي عضو مجلس الامناء حول صحة المرأة العربية وتنظيم الأسرة ،ناقشت ضرورة النظر لصحة المرأة، ليس فقط باعتبارها أما، وانما في كل المراحل العمرية من الطفولة الى الكهولة،ومن خلال قراءة المؤشرات لعدد من الدول العربية ،اوضحت الورقة أن خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم تلعب دورا أهم من تنظيم الاسرة فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأمهات .

■ منتدى عمان ■

شارك فى المؤتمر حوالى ثمانمائة إمرأة ورجل من المنظمات غير الحكومية العربية من كل الدول العربية فى منطقة غرب آسيا (باستثناء السعودية وسوريا)بالاضافة الى بعض البلدان العربية فى أفريقيا وهى السودان،وتونس، واجزاذر والمغرب

كانت الوفود المصرية والأردنية واللبنانية والفلسطينية هى أكثر الوفود تمثيلا سواء من زاوية حجم الوفود أو حجم الاسهام فى ورش العمل

تمت أعمال المنتدى من خلال أربعين ورشة عمل ناقشت ما يزيد عن ثمانون ورقة عمل مقدمة من المشاركات ناقشت بعضها نفس القضايا، كما حدث فى المرأة والعمل، والصحة والتشريعات القانونية من جانب آخر كان تنظيم الورشات بحيث كانت هناك عشر ورشات تجرى فى نفس الوقت ولم يكن متاحا لكل مشاركة أن تحضر إلا أربع ورشات عمل فقط

■ إضـــــــاءات ■

إعلان تونس عن المرأة والقانون

أقيمت في الفترة بين ١٤-١٧ ديسمبر ١٩٩٤ ندوة في تونس عن "المرأة والقانون في الشرق الأدني: تأثير التشريعات على مشاركة المرأة في التنمية" .وقد ناقشت الندوة ، والتي دعا لها الاتحاد الوطني للمرأة التونسية مختلف القوانين وتأثيرها علي المرأة العربية في مجالات مثل الأحوال الشخصية والاقتصادية والسياسية واتخاذ القرارات والتعليم.

وقد خرجت توصيات الندوة في شكل وثيقة "إعلان تونس" ، والتي نادت بوضع قانون للأسرة يقوم علي مبادىء المساواة والعدل بما يضمن كرامة المرأة، ورفع سن الزواج ومعاقبة من لا يطبقه ،و ضمان حقوق المرأة عند الطلاق ،والاعتراف بأهمية وإنتاجية عمل المرأة في البيت وإقرار المساواة بين الزوجين وإتاحة حرية السفر للزوجة. وفي مجال التنمية الاقتصادية نادت الوثيقة بضرورة توقيع الدول العربية التي لم تصدق علي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق العمل والطفل والمرأة ،والعمل علي إيجاد البنية الأساسية للمرأة العاملة مثل حضانات الأطفال ، وتسهيل إدماج المرأة الاقتصادي وإدماج القطاع غير المنظم ضمن قانون العمل .

شاركت في الندوة الدكتورة سحر حافظ من مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

XXXXX

التحول الديمقراطي في افريقيا

أقام مركز البحوث العربية بالاشترك بالتعاون مع المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية وقسم النظم السياسية ندوة حول الفكر الاجتماعي والسياسي في افريقيا في ٣٠ نوفمبر -١ ديسمبر ١٩٩٤ بجامعة القاهرة ومن ابرز ما تعرضت له الندوة الاولي بعنوان الجيش والعسكر في أفريقيا قدمها اللواء عمر عبد العزيز إبراهيم وعقب عليها د.حيدر إبراهيم (مدير مركز الدراسات السودانية) .والثانية بعنوان عملية المقرطة في أفريقيا قدمها عبد السلام نوير (معيد بكلية الاقتصاد)وعقبت عليها دكتورة إجلال رأفت (استاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة) .

ناقشت الورقة الأولى ما أسمته بالدور البارز والإيجابي من للقوات المسلحة في افريقيا وكيفية حمايتها للتراب الوطني .بينما ركز المعقب في شكل تساؤلات علي الدور السلبي للعسكر في أفريقيا .

أما الورقة الثانية فعرضت مجموعة بحوث قدمها معهد الدراسات الأفريقية حول التحول الديمقراطي في أفريقيا وقام بتلخيصها الأستاذ عبد السلام نوير .وكانت في مجملها تثير شكوكا حول التحول الديمقراطي في أفريقيا ومدي أفضلية نظام الحزب الواحد وكان للمعقب الدكتورة إجلال رأفت رأي آخر يساند التحول الديمقراطي ويدافع عن اتجاه الليبرالية عموما واتباع سياسات التكيف الهيكلي.

٢-إشكاليات بناء مؤسسات المجتمع المدني

في بحثه المقدم باللغة الإنجليزية إلى حلقة البحث السنوية الرابعة"أوراق القاهرة للعلوم الاجتماعية"حول حقوق الانسان، والذي عقد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في مايو تناول د.محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة جذور الاضطراب في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كمثال يوضح الظروف المعقدة المحيطة ببناء مؤسسات المجتمع المدني في مصر. وقد انصب هدف البحث علي متابعة الأسباب التي أدت إلى خروج الاضطراب في هذه المنظمة إلى حيز الضوء في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة يوم ٢٨ يناير ١٩٩٤. وقد اعتبر د.سعيد أن بعض أسباب هذا الخلل تعد مألوفة كشاهد عيان علي النشأة المشوهة للمجتمع المدني في مصر، بينما يتعلق البعض الآخر بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذاتها، بما في ذلك ظروف نشأتها .

وتحت عنوان "المجتمع المدني وديناميات الجمعيات الأهلية"لاحظ الباحث أن الدعوة إلى ديمقراطية حقيقية تفتقر إلى قوة الدفع من جانب المجتمع المدني ،وهي وضعية تشير إلى الأثر المدمر للحكم البيروقراطي التسلطي علي هذا المجتمع وكذلك للازمة الاقتصادية المزمنة .واعتبر أن أزمة التحول الديمقراطي في مصر يمكن فهمها بالرجوع إلى عوامل قانونية (حيث القيود المفروضة علي تكوين الجمعيات الأهلية)، وعوامل أيديولوجية تقود إلى ضعف الثقافة المدنية، وعوامل اقتصادية جوهرها نقص الموارد الخاصة بالجمعيات المدنية

وقد توقف البحث مطولا عند العوامل التي تعوق فكرة حقوق الإنسان في مصر والتي في طليعتها الاعتقاد الإعلامي الشائع حول وجود رابطة بين هذه الفكرة وبين السياسات الخرجية للدول الغربية الكبرى، وفي هذا الإطار قدم الباحث تحليلا معمقا"للمناظرات الاساسية" التي أحاطت بكل من مرحلة من مراحل تطور المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أي"الاتجاهات المتصارعة تجاه الحلول المتصورة للمشكلات الأساسية التي تواجه المنظمة من الداخل والخارج" مشيراً إلى أن هذه المناظرات تركزت علي خمس قضايا هي علي التوالي:المناظرة حول الشرعية، وحول المهنية، وحول التمويل الاجنبي، وحول التنسيق مع الشبكة العالمية لحقوق الإنسان، وحول تطورات المستقبل

وفي معرض التأمل حول" مستقبل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وديناميات المؤسسات المدنية"رأي الباحث أن المبادىء والحلول التي أرستها اتجاهات الأغلبية في مجالس أمناء المنظمة، في مجرى الصراعات الفكرية المتوالية، قد أعطيت للمنظمةقوة تنظيمية ومرونة لا يمكن للأزمات أن تسحقها بسهولة، وأكد علي انه توجد أسس لاستمرار نجاح المنظمة وذلك تحديدا لأنها تبنت الاتجاه الذي نادي بفهم ديناليكتيكي لديناميات بناء المؤسسات المدنية، وقدمت خبرة فريدة في حقيقة عدم إعتماد النجاح علي رعاية الدولة

ونوة الباحث إلى أن "تسييس المنظمة هو خطر مهلك، لأن الأزمة القاتلة تثور من داخل المنظمة لا من خارجها "ولذلك فإن التغلب علي عواقب هذا التسييس المدمر تكون بإقامة آلية ديمقراطية وفعالة لحل الصراع من داخلها"وقد اهدي الباحث ورقته إلى بهي الدين حين الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

الخصوصية الثقافية لانتهاكات حقوق الإنسان

في نفس حلقة البحث قدم د. رشاد انطونيوس استاذ علن الاجتماع ورقة بعنوان" إلى أي حد نستطيع أن نجد مفهوماً لحقوق الإنسان يأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية لمجتمع ما، بدون التضحية بالجوانب الرئيسية لفكرة حقوق الإنسان؟"و في محاولة إيجاد إجابة لهذا السؤال يقول الدكتور انطونيوس انه يؤمن بوجود تعريف عالمي لحقوق الإنسان الأساسية، ولكن انتهاك هذه الحقوق، والمصالح التي تخدمها الانتهاكات تأخذ أشكالاً خاصة في كل ثقافة، وعليه، فإن أي نشاط في مجال حقوق الإنسان، سواء كان فكرياً أو عملياً، يجب أن يأخذ الانتهاكات ذات الخصوصية الثقافية كنقطة بداية لتحديد أو لويات واستراتيجيات العمل كذلك يجب أن تؤخذ في الاعتبار إلى أي مدي تعتبر هذه الانتهاكات (انتهاكات) في ثقافة مجتمع ما وعليه، فحتى إذا كانت حقوق الإنسان الأساسية التي تؤمن بها عالمية، فإن الآليات المستخدمة لحماية هذه الحقوق،وأولويات الحاجة لضمانات، وكذلك الشكل الخاص لهذه الضمانات، كلها ذات خصوصية ثقافية

ويري د.انطونيوس أن الحركات الاجتماعية المجتمعية التي تعمل في حقوق الإنسان، والتي تنطلق من قواعد العمومية لهذه الحقوق يجب أن تكون متعمقة. متجذره في ثقافة المجتمع، وذلك لعدة أسباب وذلك لأن الاعتقاد في تعريف "عالمي" لحقوق إنسان لا يعني بالضرورة الاعتقاد في دولية هذه التسمية كما انه لا توجد أي هيئة دولية (أو قوة خارجية مهيئة بما فيه الكفاية للتصرف تحت دعوى حماية الحريات والحقوق وعليه فان عالمية حقوق الإنسان يجب أن تكون أداة قوة في يد المواطن وليست ذريعة للتدخل الأجنبي .

وركز د. انطونيوس علي الحالات التي تستخدم فيها "الخصوصية الثقافية"من قبل الحكومات لأجل انتهاكات حقوق الإنسان،وكذلك لتقنين سيطرة بعض الأفراد أو المجموعات علي الآخرين بدون الحاجة لإستخدام العنف، لدرجة انه في بعض الأحيان يري المجموع في الانتهاكات إنتهاكات لحقوق الإنسان

لهذا، يري د. انطونيوس الطريق لأخذ الخصوصية الثقافية في الاعتبار لا يكون عن طريق رفض فكرة عالمية حقوق الإنسان ولكن عن طريق محاولة معرفة أشكال الانتهاكات التي تتخذ صبغة الخصوصية في مجتمع ما، وتطوير آليات لصد هذه الانتهاكات، مع ضرورة البداية بالانتهاكات التي تعرف كانتهاكات في ثقافة ما .

■ إضاءات ■

قضايا تقنين الشريعة الإسلامية

تحت عنوان تقنين الشريعة الاسلامية في المجتمع المصري عقد اتحاد المحامين العرب في نوفمبر الماضي ندوة تحدث فيها المفكرون الاسلاميون د.توفيق الشاوي، د. كمال ابو المجد، د.سليم العوا والمفكران الليبراليان :د. حازم الببلاوي ، د. سعيد النجار .

قال د. توفيق الشاوي: أن هناك مدافعين عن الشريعة من منطلق وطني باعتبارها أساس هويتنا وقانوننا الوطني واستقلالنا، وهناك مدافعون عنها من منطلق فني لأنها اكثر دقة من القوانين الوضعية .ولكن المدافعين عنها من منطلق إيماني هم الأقوى والأشد إصرارعلي الشريعة. وقال أن القوانين المطبقة في أمريكا وفرنسا اقرب إلى الشريعة الإسلامية من القانون المصري .وأشار د. الشاوي انه مؤمن بالشريعة .لأنها هي القانون الوحيد الذي يكون فوق رأس الحكومة. والذي به يتم تحقيق الإنسان وكرامته.

وقال د. حازم الببلاوي:هناك أشياء كالكذب مثلاً لا اختلاف علي ضررها ولا علي انها محرمة ولكن ليست عليها عقوبة محدده في القانون ،لان هناك فرصة للتعليم وللتربية والأخلاق وليس كل شيء هو بالتشريع والقانون. فالقانون الوضعي من وضع الإنسان وهو محاولة للتوجه نحو القانون الطبيعي وهو ناقص ويمكن أن يتطور . وقال انه لا يتفق مع الدكتور "الشاوي" في أن أمريكا تعادي كل من يطبق الشريعة لأن اكبر أصدقائها السعودية تطبق هذه الشريعة .

وقال د. سعيد النجار:إنه لا يتفق مع الدكتور الشاوي في أن الشريعة فوق الدولة واعتبر أن هذه فوضي لأن القوانين كلها تابعه للدولة والدولة متأثرة بأوضاعها الاجتماعية المتغيرة. ورأي أن الفقهاء ومنهم سليم العوا:ذكروا أن أهم شيء هو المقاصد العليا للشريعة وهي حفظ النفس والمال والعرض ..الخ ويمكن أن نضيف إليها مصلحةالمسلمين فى الخروج من هذا التخلف والجهل والتأخر الذى يعيشون فيه فإذا تعارض نفس مع هذه المصلحة خرجنا عليه دون أي حرج.

وقال د. احمد كمال أبو المجد: أن الأغلبية إذا أرادت تطبيق الشريعة يجب ألا تمُنع من ذلك ولكن هذا لا يعني إهدار حق الأقلية. وذكر أن يتفق مع د. النجار في أخطاء الفقهاء القدامى والمعاصرين، وضرورة الاجتهاد والمراجعة لكل أقوالهم

ثم تحدث د. سليم العوا: الذى قال إنه مع الاجتهاد وأن الفقهاء القدامى، أنفسهم قالوا انهم غير ملزمين برأي أي شخص مهما كان، وأشار إلى أن التجارب الإسلامية في كل أنحاء العالم لا علاقة لها بالإسلام ، وهي فعلاً تخيف الناس من تطبيق الشريعة الإسلامية . وقال"أنا مع الديمقراطية والتعددية الحزبية والبرلمان وهي التي تضع التشريع بعد الاجتهاد والبحث". .

١- ضمانات حقوق الإنسان كمدخل للحوار مع الإسلاميين

أرست الحضارة العربية -الإسلامية أرقي تقاليد الممارسة العقلية، وهي تقاليد علي جانب عظيم من الثراء لا فقط بالنسبة لنا للتراث الإنساني كله و اليوم وحالة الاستقطاب والتفكك المجتمعي والعنف تلف بعباءتها العالم العربي نبدو في أمس للعودة المخلصة لهذه التقاليد العريقة.

والحوار هو احد أهم تجليات العقلانية وهو المدخل السلمي المطلوب للتغلب علي عثرات المجتمع السياسي العربي،والحوار بين التيار الإسلامي وبين بقيه التيارات السياسية يبدو اكثر إلحاحاً من غيره لعدة اعتبارات أهمها الصعود السريع والواسع لشعبية التيار الإسلامي فى عده أقطار عربية وتوجس التيارات السياسية الأخرى منه لما تراه في خطابه من جمود وسلفيه وتبرير للعنف يمكن أن تبطش بالحريات المدنيةوالسياسية وبحقوق الإنسان

هذا السجال الصعب الفارض نفسه علي المثقفين والسياسيين العرب، كان الدافع وراء عقد"صالون ابن رشد"لشهر أكتوبر الماضي تحت عنوان"الحوار كآلية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"وقد تحدث في الندوة كلا من د.سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد ود. محمد سليم العوا المحامي واستاذ القانون بجامعة الزقازيق

بدأ د.سعيد النجار مداخلته بتأكيد مخاوف القوي السياسية المتواجده علي الساحة العربية من إمكانيات التسلط والشمولية وإهدار الحقوق الإنسانية الكامنة في جوهر الخطاب السياسي للتيارات الدينية وطرح د.النجار عددا من الأسئلة، أكد أن جواب الجماعات الدينية عليها سيحدد موقف القوي السياسية الأخرى منها:مثل موقف التيار الإسلامي من مبادىء الديمقراطية وتداول السلطة وحرية تكوين أحزاب سياسية حتى للتيارات العلمانية أو اللادينية؟!

وموقف التيار الإسلامي من المساواة بين النساء والرجال في احكام المواريث مثلاً وبين والمسلمين وغير المسلمين؟ والموقف من مواثيق حقوق الإنسان؟والموقف من تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة؟ وقد أشار د.النجار إلى أن الأجوبة التقليدية علي هذه التساؤلات، أو الأجوبة التوفيقية غير الحقيقية، أو الأجوبة التي يمكن استلهامها المجتمع السياسي والمدني العربي، ولاتبشر بخير فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان

أما د.سليم العوا فقد بدأ مداخلته أهمية الحوار مع توضيح أنه ليس هناك حواراً ثم تناول تساؤلات د.النجار فاعتبر أنه يجب أن نفرق بين الفكر السياسي الإسلامي وبين ما يمكن تسميته (وصف أحوال البلاط) فكل ماهو في الكتب التراثية القديمة هو وصف لأحوال البلاط الإسلامي وليس تنظيرا لفكر سياسي إسلامي واضح ومحدد الملامح وبالتالي لا يجب علمياً إسقاط نماذج الحكم الاموية والعباسية مثلا علي نموذج الحكم السياسي الإسلامي- المعاصر، وفي هذا الإطار فالخلافة ليست أكثر من أداه لتداول السلطة

وتبعاً للتقاليد العقلانية الإسلامية يمكن الاستعانة بعشرات الأدوات المغايرة كل هذا بما يتناسب مع الديمقراطية والشورى وحق المسلمين في اختيار حاكمهم ومحاسبته

إما بخصوص الميراث وعدم المساواة بين النساء والرجال فقد أوضح د.العو أن المرأة تأخذ النصف في حالتين فقط حالة الاخوة الذكور والإناث وحالة الزوج والزوجة وذلك لعله اجتماعية وليس لتفرقة وفي غير هاتين الحالتين يقسم الميراث بالتساوي إما تعدد الزوجات فهو مباح ولكن بقيود عديدة كلها قابلة للصياغة القانونية بما يحد كلياً من مشكلة التعسف في الزواج المتعدد

إما المناقشات فقد أثارت عددا من النقاط منها:

-الدين الإسلامي دين حضاري عقلاني وهناك فجوة شاسعةو بين الإسلام بين ما تطرحة جماعات دينيةمن رؤية وتفسير للإسلام

-الموقف الوسطي هو مدخل حل مشكلات المجتمع السياسي ،لأنه ينطوي علي رغبة حميمة في إعادة الانسجام لأوصال الجسم العربي المتعب وهو موقف سياسي واختيار أخلاقي لا يقوم بالضرورة علي توافق فكري حقيقي إنما علي رغبة صادقة في الوصول لمرفأ آمن

-الأهمية السياسية القصوى لما تنطوي عليه عمليه التفرقة بين الجماعات السياسية الإسلامية التي يمكن أن تقبل الحوار وتصل لحلول سلمية وبين الجماعات الإسلامية التي لا تقبل بغير العنف والهيمنة الكلية علي مقدرات المجتمع العربي

-أهمية اتفاق كل القوي السياسية في الساحة العربية علي احترام قواعد الديمقراطية والتعددية و تداول السلطة وحقوق الإنسان كبداية جوهرية لإصلاح المجتمع ونهضته من عثرته الممتدة.

٢- حق العمل والتكيف الهيكلي

اختتم المركز أنشطته لعام ١٩٩٤ بعقد أمسية ثقافية في إطار برنامج صالون "ابن رشد"حول"حق العمل وسياسات التكيف الهيكلي" وذلك يوم ٢٩ ديسمبر ،وذلك لمناقشة انعكاسات تطبيق سياسات التكيف الهيكلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عامة وحق العمل بوجه خاص.

وفي بداية الأمسية، قام د.محمد السيد سعيد بالإشارة إلى ما تعرضت له الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من إهمال من قبل الحركة العالمية لحقوق الإنسان ،ذلك أن التعامل معها يتم باعتبارها حقوقاً ترويجية مما يعني ضمنا انه لا توجد وسيلة للرقابة على الوفاء بها، كما انه ليس هناك مؤشرات محددة لقياس الأداء ومن ثم لا يمكن محاسبة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وفقا للعهود والمواثيق الدولية، كما أشار إلى أن محاولات وضع مقاييس الأداء تواجه با لعديد من المشكلات اغلبها ذوطابع سياسي وان كان بعضها ذو طابع فني، ورأي أن موضوع الأمسية حافل بالإشكاليات النظرية والفلسفية والعملية الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود البحثية في هذا المجال.

ثم تحدث د. طه عبد العليم(نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)الذي أوضح في البداية انه يدافع عن ما يسميه"منظومة قيم التقدم الشامل"أي انه يستند في تقييم أي نظام بقدرته على تحقيق أهداف وغايات استراتيجية معدة هي :الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتطور الديمقراطي والامن القومي والهوية الثقافية"واعتبر هنا أن النظم الاشتراكية ونظم ما سمي بالتوجه الاستراكي قد هزمت في معركة التقدم بالمعني السابق وان كان هذا لا يعني أن الليبرالية الأمريكية هي نهاية التاريخ ذلك أن البشرية ما ان تحل تناقضات حتي تجابة بتناقضات أخرى ورأي أن الانفتاح على السوق العالمي والاندماج في التخصص الدولي بوابة مهمة للحصول على ثمار التقدم التكنولوجي وان هناك أيضا بالنسبة لمصر نوع من الضرورة المرتبطة بدرجه من الإملاء بالنسبة لبرامج التصحيح الهيكلي وبرامج الاستقرار الاقتصادي وتحرير التجارة إلا انه يجب علينا أن نميز بين ما هو ضروري بالنسبة لنا وما مفروض علينا ، منوها الي أن الاقتصاديات العربية تتعرض لخطر التهميش اكثر من تعرضها لخطر التبعية. وعبر إجراء مقارنه بين النظام الليبرالي والنظام الاشتراكي، أوضح أن النظام الليبرالي يوفر مناخاً أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية وهو ينعكس بالإيجاب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنها حق العمل، وقد استند د. عبد العليم في تلك المقارنة على النصوص الخاصة بحق العمل الواردة ضمن الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ثم تحدث د. محمود عبد الفضيل موضحا أن الكتابات الحالية عالجت مخاضات الانتقال إلى الرأسمالية ولم تدخل في جوهر المشكلة، وان علينا عندما نتحدث عن تجربة الانتقال للرأسمالية إلا نستقي من تجربة النمور الأسيوية ذلك إنها محض نتاج تاريخي لفترة معينة في التاريخ الانسان (فهي محض نتاج الحرب الباردة)، ومن ثم فهي تجربة غير قابلة للتكرار واشار إلى أن النموذج الذي يصلح للاستقاء منه يتمثل في تجربة الصين ،وماليزيا وإندونيسيا.

واعتبر انه لا يستقيم الوفاء بحقوق الانسان بدون كفالة الحقوق الاقتصادية أيضا، وأشار إلى أن رهان الليبرالية القادم هو احترام تلك الحقوق وعلي وجه الخصوص حق العمل، ذلك انه يجب أن يكون هناك تأمين لحق العمل، مشيرا الي انه إذا كان حق العمل مكفولا في النظم الاشتراكية السابقة، فانه كان يجب أيضا ألا يكون حق اختيار العمل محجوبا عن الأفراد وأشار إلى أن كينز فضح ما كان شائعا من أن البطالة هي حالة انتقالية مرتبطة بالانتقال من وظيفة آلى إخرى تتم لعدم الموائمة" ذلك إنها قضية أعمق من ذلك فهي قضية هيكلية وجوهرية ذلك أن هناك أزمة في النظام نفسه، فبالنظر إلى مصر مثلا نجد أن إحصاءات قوة العمل بالعينة لعام ١٩٩٣ تشير إلى أن هناك ١.٧ مليون شخص لم يدخلوا سوق العمل مطلقا.

وقد تطرقت المناقشات إلى إن المرأة طرف يتعرض بدرجة اكبر للتهميش في ظل السياسات الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى أن البطالة بالنسبة للقطاع النسائي بالضرورة نتاج لأسباب اقتصادية، فثمة تقارير تشير إلى أن معدلات ابطالة بين الإناث هي أعلي منها بالنسبة للذكور بكثير

وطرحت المناقشات العديد من الأسئلة الهامة التي يجب أن يتجه جهد الباحيثين للإجابة عليها منها:

- مدي ملائمة سياسة التكيف الهيكلي للظروف الراهنة التي تمر بها مصر ذلك أن هناك العديد من الدول الأفريقية قد طبقت وصفه الصندوق بحذافيرها ولم يزدها ذلك إلا تخلفا وفقرا.

-ماهي الآليات الجديدة التي نحتاجها لكي نستطيع مواجهة مشكلة البطالة؟

-لابد وان تتكثف الجهود لتفعيل دور للتدريب التحويلي، ولا يمكن هنا التعويل علي إمكانيات الصندوق الاجتماعي فقط، لان في ذلك تحميل عليه اكثر مما تستطيع إمكانياته.

٣- تجديد الحركة التقدمية في إطـــــــار الديمقراطية وحقوق الإنسان

انطلاقا من تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار النظم الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية هل يمكن القول بأن الفكر الاشتراكي واليساري قد تحول إلى تاريخ بائد؟ وهل مخاصمة الفكر اليساري لمبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان هو السبب وراء تقوض النظم الاشتراكية؟وما هي إمكانيات إعادة الروح لفكر الاشتراكي وذلك بمصالحة معرفية وسياسية مع الديمقراطية ،حقوق الإنسان؟

هذه التساؤلات كانت جوهر اللقاء التي عقد بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار "صالون ابن رشدتحت عنوان "تجديد الحركة التقدمية في مصر في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان "مساء ٢٦ نوفمبر ١٩٩٤

وقد تحدث في الندوة كلا من عبد الغفار شكر عضو الامانة العامة لحزب التجمع ومحمد سيد أحمد الكاتب الصحفي بالاهرام ونبيل الهلالي المحامي ود.سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد ود.وحيد عبد المجيد رئيس الوحدة العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

وفي حديثة، أوضح عبد الغفار شكر النقاط الأساسية التي وردت في بحثه حول تجديد الفكر التقدمي الذي نشر بصحيفة الأهالي وعلي رأسها حاجة المجتمع السياسي المصري لهذا التجديد من زاويتين :أولا، إثراء مبدأ التعددية الفكرية ثانياً، الارتباط بين الحركة التقدمية المصرية وبين المشروع الوطني المصري صعوداً وهبوطاً

ثم عالج شكر المثالب والعيوب التي شابت الحركة التقدمية في مصر وكيفية التخلص من ميراث الجمود الأيديولوجي والصراع السياسي والهرمية البيروقراطية داخل التنظيمات اليسارية المصرية وأخيراً تطرق إلى إمكانيات التلاقح بين الأفكار الرئيسية في الماركسية والأفكار الجوهرية في الليبرالية من أجل ضمان تحقيق تقدم متوازن في المجالين الاجتماعي والسياسي

ثم تحدث د.وحيد عبد المجيد عن الجهود المبكرة التي بذلها مفكرون اشتراكيون في الغرب، لتجديد الفكرالاشتراكي ليس فقط في الحقل السياسي، بل بالاساس في الحقل المعرفي وذلك في إطار المراجعة المعرفية وذلك في إطار المراجعة المعرفية للمقولات الماركسية التقليدية مثل المادية الجدلية واستغلال رأس المال للطبقة العاملة والحتمية التاريخية واعتبر عبد المجيد أن التجديد المعرفي هو الحل الأمثل لإدخال مبادىء التعددية والديمقراطية

■ محاضرات ■

المرأة والصحة في السودان

قامت "ندي مصطفي"الباحثة ببرنامج حقوق المرأة بالمركز، بتقديم محاضرة عن المرأة والصحة في السودان وذلك بمركز الدراسات الأفريقية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في يوم ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

وتحدثت الورقة، المعنونه "نحو سياسات صحية مبنية علي وجهات نظر نسويه "عن المشاكل الصحية التي تواجه المرأة في السودان ،خصوصاً في الوقت الحالي، وركزت الورقة علي اعتبار أن النساء هن المسؤولات الأساسيات عن تقديم خدمات الرعاية الصحية المنزلية، والتي تدعم المؤسسات الصحية المختلفة وتعرضت الورقة بالمقارنة للمؤسسات الصحية والتقليدية والحديثة الموجودة في أنحاء السودان، وفاعلية كل مؤسسة في مواجهة المشاكل الصحية وتقديم الحلول والعلاج المناسب، خصوصا للنساء ومالت الورقة لاعتبار المؤسسات العلاجية التقليدية السائدة في أقاليم السودان المختلفة ،مثل "الفكي "و"بصير" ، و "الفقير في الشمال، و"الكجور " في الجنوب-، بالإضافة إلى الوصفات الشعبية- تمثل بدائل محتملة عن الخدمات المتدهورة في مؤسسات علاجية حديثة مثل المستشفي والصيدلية والوحدة الصحية الخ.

ونوهت الورقة بإمكانية قيام المؤسسات العلاجية التقليدية بدور حلقة وصل بين المجتمع من ناحية، والمفاهيم الحدثية التي تحارب بعض معطيات الثقافة المحلية من عادات ذات اثر سلبي علي حقوق المرأة الصحية واختتمت الورقة بأنه لن يكون ممكنا تبني ولا تنفيذ سياسات صحية ذات تأثير علي النساء ما لم نبدأ من وجهات نظر المرأة العادية، والفقيرة والنازحة، ورؤيتها لأولويات الصحية، ،إمكانية استفادتها من المؤسسات العلاجية الموجودة، ومحاولة إيصال صوتها إلى مراكز صنع السياسات الصحية و دار النقاش بعد انتهاء المحاضرة ، حول دور المؤسسات التقليدية للعلاج، وحول إمكانية إجراء بحوث ميدانية لمعرفة آراء النساء في موضوع الصحة في مناطق مختلفة من السودان.

٣- تجديد الحركة التقدمية في إطـــــــار الديمقراطية وحقوق الإنسان

وحقوق الأفراد طوعاً وليس قسراً في الخطابين المعرفي والسياسي للحركة اليسارية المصرية

وتحدث نبيل الهلالي عن فشل التجربة الماركسية عالمياً ومحليا وحدد الأهداف الأساسية وراء هذا الفشل وهي، الانقلاب علي الديمقراطية والاعتماد علي أيديولوجيا جامدة، وذكر أن الحركة اليسارية الساعية إلى تجديد أسسها يمكن أن تضع مفهوماً محدداً للديمقراطية يقوم علي الربط الجدلي بين الوجه السياسي والوجه الاجتماعي للديمقراطية مع التأكيد علي الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب اليسارية نفسها ،واحترام مبادىء التعددية والتداول وعدم الاستعلاء علي الجماهير

أما د. سعيد النجار فقد أكد أنه ليس هناك إلا ديمقراطية واحدة هى الديمقراطية الغربية وانه لا أساس هناك للقول بوجود ديمقراطية سياسية وديمقراطية اجتماعية فالديمقراطية الغربية تتميز بضمانات وعطاءات اجتماعية لم توفرها الدول الاشتراكية وأوضح د.النجار أن كل القوي السياسية تدعي وصلا بالديمقراطية، ولكن الثابت أن الديمقراطية كبرنامج سياسي واجتماعي تتجلى في الديمقراطية الليبرالية أو القائمة علي اقتصاد السوق بما يضمنه ذلك من توزيع لمراكز القوي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية

وتحدث محمد سيد احمد عن العمق الفلسفي للنقاش فأوضح أن السؤال المطروح هو أيهما افضل الفلسفة القائلة بأن الآليات المصححة لنفسها هي الأسلم بمعني اللجوء لآليات الطبيعة دون تدخل القدرات الإنسانية، وهذا هو جوهر الليبرالية الاقتصادية أم الفلسفة القائلة بأهمية تدخل الإنسان في الطبيعة وذلك من أجل تحقيق أعلي فائدة ممكنة للإنسان وهذا هو جوهر الفكر الاشتراكي الذي يسمح للدولة بالتدخل لتحقيق التوازن في حالة الاختلال الشديد بين الأغنياء والفقراء

وأكد احمد أن إغفال الآليات الطبيعية شيء غير ممكن فالإنسان لن يكون أبداً أذكي من الطبيعة لأن وعيه دون الحقيقة الموضوعية الدائمة

كما أنه ليس من الممكن إغفال أهمية تدخل الإنسان وذكاءه في التاثير علي آليات الطبيعة لأنه هو المركز ورأي أن حل هذه الإشكالية يمكن أن يجري بايجاد توافق بين الآليتين بما يضمن تصالح الإنسان ومصلحته أما المناقشات فقد دارت حول:

-الأهمية السياسية والفكرية العميقة لتجديد الفكر الاشتراكي في إطار الديمقراطية وحقوق الانسان والتأكيد علي أن تكون مراجعة الاشتراكية الآن مراجعة أمينة ومعرفية وليست محرد شعارات جديدة لاعتقادات قديمة

-التأكيد علي أنه ما زال أمام الفكر الاشتراكي الكثير الذي يمكن أن يسهم به فالرأسمالية لم تتطور بوجهها الأخلاقي والاجتماعي إلا تحت تأثير الاشتراكية والمعضلات التي تواجهها الرأسمالية اليوم قد تجد حلولها داخل الانساق المعرفية الاشتراكية التي تتصالح مع الديمقراطية وحقوق الإنسان

-أن الذي سقط هو الماركسية اللينينية الستالينية وهي إحدى قراءات الماركسية وليست كل القراءات مع التأكيد علي أن هناك قراءات ناجحة مثل الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الإنسانية

-التاكيد علي ضرورة التخلص من الميراث الاشتراكي واليساري المصري السابق الذي تميز بالشمولية والهرمية والفساد الداخلي والانعزال عن الجماهير.

■ محاضرات ■

علي الطريق إلى بكين

تم عقد ندوة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حول المؤتمرات التحضيرية لمؤتمر المرأة العالمي الرابع، التي عقدت في دكار (السنغال)، وعمان(الأردن)، وتحدث فيها مارجريت لادو من منتدى النساء السودانيات وندي مصطفي الباحثة بالمركز .

وتعرضت مار جريت لادو إلى مؤتمرات الأمم المتحدة في إثارة قضايا المرأة أهم الموضوعات التي نوقشت في مؤتمر دكار التحضيري لدول أفريقيا، وخاصة موضوع السلام وتحدثت ندي مصطفي عن مؤتمر بكين، وموقعه التاريخي بين مؤتمرات سابقة للمرأة أقامتها الأمم المتحددة وتعرضت للاجتماعات الإقليمية لمؤتمر بكين والمؤتمرات الدولية ذات الصلة مع المرأة التي أقامتها الأمم المتحدة بدءاً بمؤتمر فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣) وانتهاءً بالقمة الاجتماعية المزمع عقدها في مارس(١٩٩٥)بعد ذلك عرضت الباحثة أهم توصيات المؤتمر التحضيري لدول غرب آسيا (عمان).

١- استراتيجيات التحول الديمقراطي

ألقي د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بالمركز محاضرة في جمعية النداء الجديد حول حقوق الإنسان واستراتيجيات التحول الديمقراطي تناولت المحاضرة ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول تناول حقوق الإنسان من زاوية أسسه الأخلاقية والفلسفية وفيه تحدث المحاضر عن تاريخ حقوق الإنسان بدءاً بفكرة القانون الطبيعي، مروراً بالإعلانين الفرنسي والأمريكي، وصولا للميثاق العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين ،ثم عرض المحاضر لآليات الحماية الدولية وللوضع الراهن لحقوق الإنسان مشيراًإلى أن مبادىء حقوق الإنسان منسجمة مع الطبيعة ومبادىء كرامة الإنسان وعلي هذا فإن كل الحضارات والديانات ساهمت بقدر هائل في إثراء هذا الأساس الأخلاقي والفلسفي والثقافي لمبادىء حقوق الإنسان كما نعرفها اليوم.

وكان القسم الثاني من المحاضرة حول استراتيجيات التحول الديمقراطي وفيه عالج المحاضر ثلاثة استراتيجيات أساسية هى: استراتيجية التحول الارتقائي المحكوم من اعلي ، واستراتيجية الإصلاح الدستوري واستراتيجية بناء المجتمع المدني موضحاً العقبات التي تحول دون تطبيق كل منها.

فاستراتيجية التحول الارتقائي المحكوم من اعلي استراتيجية هامه اذا اخذنا في الاعتبار هشاشة البناء والاجتماعي والمؤسسي للبلاد العربية، فهذه الهشاشة تحيل كل تحول سريع ومباغت للديمقراطية إلى عنف وحرب اهلية بين المجتمع والدولة لكن علي الجانب الاخر ليس هناك أي ضمان لأن التحول الذي تقوده الدولة سيكون حقا تحولاً إصلاحياً، فمن الممكن أن تعمل الدولة علي أن يظل هذا التحول الارتقائي المحكوم من اعلي تحولا يصب في صالح بقاءها

اما استراتيجية الاصلاح الدستوري فعلي من اهميتها الشكلية الا انه يجب الاعتراف أن الاصلاح الدستوري وحده لا يؤدي إلى احترام الديمقراطية فعلا وعن استراتيجية بناء المجتمع المدني فقد اكد المحاضر علي اهميتها القصوي الا انها تحتاج إلى عدد من الشروط مثل التعليم وحرية المؤسسات المدنية والتمويل الذاتي وفترة زمنية ممتدة نسبيا تتفاعل فيها هذه الشروط بحيث يكون المجتمع المدني فاعلا في التحول الديمقراطي.

إما القسم الثالث فدار حول العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان وفيه أبرز المحاضر أن وجود نظام ديمقراطي لا يضمن الوفاء الكامل بمبادىء حقوق الإنسان ويكفي أن نتأكد من سلامة هذه الملاحظة بالنظر إلى تجارب كل دول العالم ،فحتى في اكثر الدول الغربية تمسكاً بالديمقراطية نلاحظ وجود أشكال متعددة لانتهاك حقوق الإنسان حيث أن الديمقراطية فكرة سياسية يمكن أن تلجأ للعنف ولا تكون إلا في الإطار الوطني، في حين أن مبادىء حقوق الإنسان أخلاقية فلسفية لا تجد أي انسجام مع العنف وهي مبادىء ذات طابع عالمي ثم عالج المحاضر أخيراً دور حركة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي وعقب المحاضرة دارت مناقشات غنية حول النقاط التالية:

- دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي
- الموقف الأصيل للشريعة الإسلامية من مبادىء حقوق الإنسان
- نحو إبداع آليات جديدة لحماية الإنسان حيث أن آليات الأمم المتحددة غير رادعة
- دور المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في المرحلة الراهنة من التحول الديمقراطي المتعثر والتحول لاقتصاد السوق والخصخصة.

■ محاضرات ■

"دور رجل الدين في تعزيز حقوق الإنسان"

تحت هذا العنوان القي بهي الدين حسن محاضرة علي طلبة كلية اللاهوت التابعة للكنيسة الكاثوليكية بمصر ،بمقر الكلية بالمعادي في نوفمبر الماضي

"حرية الصحافة في مصر"

محاضرة ألقاها بهي الدين حسن علي وفد معهد تاريخ وثقافة الشرق الأوسط بجامعة هامبورج الألمانية، الذي زار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في إطار جولة دراسية في مصر في ديسمبر الماضي ضمت ١٥ طالبا وخريجا من المعهد

٢- نحو مخرج للأزمة الجزائرية

نظم معهد البحوث والدراسات العربية يوم الثلاثاء ١ نوفمبر ١٩٩٤ حلقة نقاشية لمجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن الجزائري وذلك لمناقشة ما طرحة د.محمد السيد سعيد كمخرج سياسي لحل الأزمة الجزائرية علي صفحات جريدة الأهرام (١٤ سبتمبر ١٩٩٤)والمتمثل في انه وان كان الأمل في بدء حوار وطني جاد حول إيجاد مخرج من الأزمة الجزائرية مبرراً الآن تماما ،إلا انه لا يمكن الاعتماد كلية علي بعض مؤشرات حسن النية من جانب الطرفين الرئيسيين للأزمة أي المؤسسة العسكرية والجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك أن إمكانية النجاح تعود في حقيقتها إلى مخرج ديمقراطي للأزمة من حيث المضمون لا من حيث الشكل فحسب، فالمخرج المطلوب يجب أن يجمع بين حق جبهة الإنقاذ في تولي سلطة الحكم فيما لو فازت بانتخابات عامة مكتملة، وتأمين البلاد ضد مخاطر قيامها بإلغاء الديمقراطية بعد توليها، ذلك أن جوهر الخيار الديمقراطي هو تامين الديمقراطية.

بهذا الخصوص طرح التصور التالي للمناقشة: انه يمكن وضع ضمانات قوية للديمقراطية من خلال الفصل بين سلطات السيادة ومناطها القوات المسلحة من ناحية، وسلطات الحكم التنفيذي ومناطها هو تشكيل الحكومة من ناحية أخري، ذلك أن حكومة تتشكل من قوي غير ديمقراطية تستطيع إلغاء الديمقراطية فيما لو سيطرت أيضا علي القوات المسلحة. أما لو جعلت القوات المسلحة في يد سلطة محايدة تقوم بوظائف السيادة العليا في نهاية المطاف، فقد لا يكون من الممكن لمثل هذه الحكومة أن تلغي الديمقراطية ببساطة ونستطيع بلورة فكرة الفصل هذه من خلال تشكيل "مجلس رئاسة" يناط به السيطرة علي القوات المسلحة وضمان حيادها السياسي والدفاع عن الدستور الديمقراطي ويتم تشكيل مجلس الرئاسة من عناصر قضائية وعسكرية ودبلوماسية محايدة وذات قبول عام، من خلال التوافق بين مؤسسات الدولة والمجتمع وفي المقابل تكون السلطات التنفيذية بما في ذلك سلطات صنع السياسات العامة وتطبيقها في جميع المجالات باستثناء مجالات السيادة العليا التي تكون بيد الحكومة الدستورية المنتخبة.

وبعد أن عرض الدكتور "محمد السيد سعيد" الفكرة السابقة، متناولا ما يحيط بالبحث في العلوم الاجتماعية ،من غيوم وإشكاليات تحدث د.وحيد عبد المجيد في عدد من النقاط منها:

أولاً: اخذ علي الدكتور محمد السيد سعيد مغالاته في توصيف أزمة العلوم الاجتماعية مشيراً إلى انه بالنسبة لموضوعنا يمكن القول بأن النظرية الديمقراطية تتضمن مخرجا ملائما

ثانياً : أشار أن هناك مغالاة في إضفاء الطابع اللاديمقراطي علي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،حيث يجري التركيز في معظم الأحوال علي الخطاب الديمقراطي الصادر عن رموز التيار السلفي في تلك الجبهة، رغم أن تأثير هذا التيار ليس غالبا ،الأمر الذي يتضح من مراجعة برنامج الجبهة حيث انه لم يشر إلى مصطلح الديمقراطية، إلا انه أورد جانبا رئيسياً من مضمونه

ثالثاً: أن الأطروحة القائلة بحتمية انهيار الديمقراطية إذا وصلت الجبهة للحكم هي مجرد افتراض، ومن المهم التفرقة ما بين الفرض والنظرية، فالأمر هنا لا يعدو مجرد شك يسري علي الجبهة مثلما يسري علي معظم القوي السياسية في العالم العربي وحدد المخرج هنا في التوافق علي ضمانات لعدم انقلاب أي فريق علي الديمقراطية إذا ما وصل إلى الحكم في انتخابات عامة ، الأمر الذي يمكن التوصل إليه عبر إجراء حوار بين القوي السياسية المختلفة

وقد أشار الدكتور "مجدي حماد" إلى انه كان يتمني إن تتاح الفرصة للإسلاميين للحكم، حتى يكون هناك اختبار حقيقي للمصداقية. وعبر اغلب طلاب المعهد الحضور من منطقة المغرب العربي عن وجهة النظر الإسلامية، منوهين إلى أن الجبهة هي النظام القادم ، وطرح بعضهم انه لابد من الثقة بقدرة الشعب الجزائري علي تصحيح الأوضاع لو انحرف الإسلاميون، كما اعترض بعضهم علي اتهام الجبهة باللاديمقراطية ووصفها بتنظيم إرهابي، وهنا إشارت د. نيفين مسعد إلى أن هناك تصريحات مؤكدة وموثقة لقادة الجبهة تحمل مضمونا معاديا للديمقراطية، وانه لا يمكن الاستناد هنا إلى برنامج الجبهة، حيث انه ليس فيه أي جانب سياسي، كما أن التقارير تشير إلى بعض الممارسات اللاإنسانية لها ثم أشار د. احمد يوسف إلى حق الشعوب في استخدام القوة إذا فقدت الحكومة شرعيتها ولم تستند في وجودها إلا للقوة ثم تناول الكلمة د. محمد السيد سعيد ليؤكد علي مفهوم التطور السلمي كأحد المفاهيم الراسخة لحقوق الإنسان ،وأوضح انه مع احترام للشعوب، إلا أن هناك تجارب عديدة تشير إلى ضعف قدرتها علي الحركة في ظروف معينه من التطور السياسي والاجتماعي، وبالنسبة لموقف الجبهة من قضية الديمقراطية، أفاد بأن هناك العديد من الدلائل التي تحسم القول بأنها معادية للديمقراطية، ثم أوضح انه ما طرحه هو اقتراح مطروح للنقاش وانه لم يقصد أن المؤسسة العسكرية تحمي الديمقراطية لأنها ديمقراطية وإنما أن ذلك سيحدث بالدفع المتبادل.

ورد حديثا

خلال الفترة الماضية أضاف مركز القاهرة لحقوق الإنسان العديد من الكتب والنشرات إلى مكتبته، وفيما يلى تعريف ببعض الكتب التى يمكن أن تفيد الباحثين فى قضايا ومشكلات وفلسفة حقوق الإنسان:

بالعربية

● **إبراهيم مدكور**. حقوق الإنسان في الإسلام : أول تقنين لمبادىء الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان/ شرح وتعليق عدنان الخطيب. -ط ١ دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٢ -١٣٤ ص،٢٤ سم

يتناول الكتاب أهمية حقوق الإنسان قديما وحدثياً والحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان من خلال النصوص القرآنية والأحاديث، ونصوص لحقوق الإنسان مستقاة من الشريعة الإسلامية وصيغت في صورة نصوص، ومشروع لصياغة وثيقة مقننة لحقوق الإنسان في الإسلام مقدمة إلي منظمة المؤتمر الإسلامي.

● **أرندت، حنه**. أسس التوتاليتاريه - ترجمة انطوان ابو زيد. -ط ١ بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣، ٣٤٧ ص، ٢٢ سم

يتناول المؤسسات التي تنشئها التنظميات والحركات التوتاليتارية، مركزا على الشكلين الابرز للهيمنة التوتاليتارية: النازية الألمانية والستالينية الروسية. كما يرصد الكيفية التي يصار بموجبها إلى تحويل الطبقات الاجتماعية إلي جماهير ، واللجوء إلى الإرهاب كونه جوهر هذا النمط من الأنظمة ويحلل الكتاب طبيعة العزلة والانكفاء وتفتيت الروابط المجتمعية بصفتها من الشروط الضرورية المسبقة لنشأة السيطرة التوتاليتارية.

● **جلال عبد الله معوض**. الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي.- القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٤. -٧٣، ٣٠ سم.- (سلسلة بحوث سياسية، ٩٠)

تستهدف هذه الدراسة اقليتين من الأقليات العديدة في العراق، وهما الأقلية الكردية والأقلية التركمانية، من حيث التطور التاريخي للأقلية ومطالبها وأهدافها السياسية وتوجهاتها وارتباطها بقوى إقليمية وغير عربية والآثار الآنية والمحتملة لهذه المطالب.

● **محمد صفي الدين خربوش**(محرر). التطور السياسي في مصر ١٩٨٢- ١٩٩٢: أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب .- القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.- ٦٧١، ٢٤ سم.

يقدم الكتاب صورة لواقع النظام السياسي المصري والعوامل المؤثرة علي تطوره فمن حيث العوامل المؤثرة، ثمة بحوث تدور حول الأوضاع الثقافية والقانونية والإقليمية والدولية ومن حيث واقع النظام ثمة بحوث تتناول المؤسسات الرسمية والحكومية الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) و المؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية، جماعات المصالح)

● **نيفين مسعد**. معجم المصطلحات السياسية - أشراف على الدين هلال - القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، ١٩٩٤. -٣٨٤ص ، ٣٠ سم

يهدف المعجم إلي التعريف بأهم المصطلحات المتداولة في علم السياسة وكذلك ضبط المفاهيم وقد بوبت مصطلحات علم السياسة في خمسة أقسام تمثل الفروع الأساسية لعلم السياسة وهي مناهج البحث ، والفكر السياسي، والحكومات المقارنة، و القانون الدولي، والعلاقات الدولية كما يقدم المعجم فكرة موجزة عن الظاهر السياسية في العالم الثالث والدول العربية

● **هدى متكيس**. الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام. - مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤- ٤١ص ،٣٠ سم- (سلسلة بحوث سياسية، ٨٨)

تتناول الدراسة الواقع المعاصر للحركات الدينية المغربية من خلال مجموعة من المداخل والمعطيات التي كونت وشكلت إطار هذه الحركة وأسباب ظهورها وتطورها والمنطلقات الفكرية التي تنتجها و الآليات التي تستخدمها باعتبارها حركة اجتماعية تخضع لقانون التطور

وخصوصية الحركة الإسلامية في المغرب لا تعنى إنكار الدراسة لوجود حد أدني من التشابه والالتقاء بين مختلف الحركات الإسلامية في الدول العربية حيث تتماثل هذه الحركات في البحث عن الشرعية في المرجعية الدينية والمطالبة بتبني منظومة للقيم الإسلامية في إطار مرجعي إسلامي ورفض الهيمنة الثقافية للغرب

● **هند ابو السعود خطاب**- المعاناة الصامتة: جوانب من الظروف الاجتماعية المحيطة بصحة المرأة الإنجابية في ريف مصر - تحرير جليان بوتر - {نيويورك} : اليونيسيف ، ١٩٩٦ ٦٥ص ،٢٢ سم

يعتبر هذا الكتاب عرضاً للعديد من الحالات العملية التى عاصرها فريق العمل الخاص بالصحة الإنجابية و هو جزء من برنامج خاص أنشأه مجلس السكان الدولي في منطقة غرب أسيا وشمال أفريقيا حيث يرى المتخصصون أن الاهتمام بالمرأة هو أمر ضروري ليس فقط بسبب الإهمال الطويل لصحة المرأة لصالح صحة الطفل في البرامج القومية والدولية في البلدان النامية ولكن لأن المرأة تلعب دورا مهما في العناية بصحة جميع أفراد الإسرة وبخاصة الأطفال ويهتم البحث بثلاثة قضايا أساسية هي الصحة البدنية للمرأة وتشمل الأمراض المرتبطة بالوظائف الإنجابية و القضية الثانية تتناول تصور المرأة لظروفها الصحية و لكرامتها المرتبطة بعملية الأنجاب والقضية الثالثة تتعلق بنوعية الخدمات المقدمة المرتبطة بالصحة الإنجابية و ذلك من خلال دراسة لعشرة حالات عملية واقعية .

بالإنجليزية

Arned , Anthonny Clark. **International Law : The Use of force** . - London : Routledge , 1993 . _272 ;24 cm

يتناول الكتاب حق استخدام القوة في النظام الدولي المعاصر من حيث تعريفه ومنشأه ومصيره ، بادئا بعرض للنظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية المعاصرة ، كمقدمة ضرورية لتناول الموضوع ويدافع الكتاب عن ميثاق الأمم المتحددة بوصفه إطاراً يمثل النموذج الشرعي" لحق الالتجاء إلي القوة، ويستكشف التحديات التى تطرحها عليه تغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما فيه من قدرات كامنة على تعزيز النظام الدولي، ثم يتلمس مستقبل ذلك النموذج ، ويقترح حلولا لما فيه من مشكلات وفقا لمعايير الشرعية الدولية.

Bevis , Linda . **The Applicability of Human Rights Law to occupied Territories** : The case of the Occupied Palestinian Territories . _ Ramallah :Alhaq, 1994. _98p; 24 cm

تعريف بالقواعد التى تحكم الأوضاع في حالة الاحتلال العسكري باءسم القانون الإنساني بخصوص احترام قوانين و أعراف الحرب والأرض ويذكر الكتاب أن إسرائيل لم تعترف بان صفة المحتل تنطبق عليها، ويدور الآن صراع حول القانون الذي يجب تطبيقه في حالة الحرب، هل هو القانون الإنساني الذي يسمح للمحتل العسكري ببعض التجاوزات؟أم قانون حقوق الإنسان الذي يوفر مزيد من الحماية للفرد؟وهل يمكن تطبيق القانونين معا؟ وكيف يحل ما بينهما من تناقضات في هذه الحالة؟وكيف يجرى تمثيل الشعب الواقع تحت الاحتلال في ضوء هذين القانونين ؟يحاول الكتاب الإجابة عن تلك التساؤلات في انطباقها على حالة الأرض الفلسطينية المحتلة

Shkeirat , Khadr . **A Review of the Recent Human Rights record of the Israeli government and the Palestine Libration organization in the west bank and the Gaza strip**. _Gaza : Land and Water Establishment , 1994. _12p ; 24 cm

يقع الكتيب في ١٢ صفحة من القطع المتوسط وهو مكتوب باللغة الإنجليزية ملحق به جدولان:أحدهما إحصاءات مختارة عن انتهاكات حقوق الملكية التي ارتكبتها إسرائيل في الضفة الغربية منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، والآخر مقارنة بين بانتوستانات جنوب أفريقيا وحالة منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني تعرض الورقة حالات مصادرة الأرض وتدمير المنازل والآثار بعيدة المدى المترتبة على ذلك مع عرض لتلك الممارسات والوسائل المتبعة في ارتكابها، ويعرض المؤلف أيضا للفروق بين سلوكيات انتهاك حق الملكية لدى كل من الحكومات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

■ بانتظام ■

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم في مكتبة المركز

● بالانجليزية

1. The Tribune, AWoman and Development Quarterly, U.S.A, International Women's Tribume Center, Quareteriy
2. Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly
3. Center to center, U.K, International P EN, Bimonthly
4. The Family Planning Maneger U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quartery.
5. Human Rights Monitor, Switzerland International Service Of Human Rights, Quarterly.
6. Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly .
7. IFEX, Canda, International Freedom Of Expression Exchange, Clearing House, Weekly.
8. Middle East Report ,U.S.A, The Middle Research And Information Project{MERIP}, Bimonthly
9. Netherland Quarteerly Of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly.
10. The Journal Of TheIIHR, France, International Institute Of Human R ights, Quartery.
11. Torture, Denemark, Interation Rehabilition Council Of Torture Victims, Quarterly
12. Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute For Human Rights and The Johns Hopkins Press, Quarterly

● بالفرنسية:

13. La Lettre Du Mois, France, Agir Ensemble Pour Les Droits DeL' Homme, Monthly .

● بالعربية والفرنسية:

14. Des Droits de L 'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly

● بالعربية والإنجليزية:

١٥- النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية .لندن .منظمة العفو الدولية ،شهرية

● بالعربية والانجليزية والفرنسية:

١٦- العالم العربي فى البحث العلمى، فرنسا: معهد العالم العربي ،نصف سنوية

● بالانجليزية والفرنسية:

17. African Human Rights Newsletter, The Grambia, African Center For Democracy And Human R ights Studies Quarterly

● بالعربية

١٨- الطليعة. القدس، اسبوعية
١٩- نشرة حقوق الإنسان- نشرة اخبارية .مصر: المنظمة العربية لحقوق الانسان ، شهرية
٢٠- القانون وحقوق الانسان .مصر: اتحاد المحامين العرب ،شهرية
٢١- المنتدى. الأردن منتدى الفكر العربى، شهرية
٢٢- المظلة. مصر: لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الاهلية العربية، فصلية
٢٣- النداء الجديد. مصر: جمعية النداء الجديد ،شهرية
٢٤- المجتمع المدنى .مصر: مركز ابن خلدون ،شهرية
٢٥- منبر الصحة والبيئة مصر: جمعية التنمية الصحية والبيئية، غير دورية
٢٦- اصول. فرنسا: مؤسسة اصول الثقافة غير دورية
٢٧- حقوق الإنسان فى لبنان. لبنان: الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ،شهرية
٢٨- حقوق الإنسان .مصر: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، غير دورية .

NO. 2 SAWASIAH سواسية

اشكالية عالمية حقوق الإنسان:تأصيل أم اشتقاق؟

أقيم مؤتمر مائدة مستديرة عن "تعزيز الالتزام بعالمية حقوق الإنسان " في الفترة بين ١٠-١٢ ديسمبر ١٩٩٤ في عمان، بالأردن ونظم هذا اللقاء "منظمة الحقوق والإنسانية بالتنسيق مع المعهد الدبلوماسي بعمان، الأردن، شارك في المؤتمر عدد من خبراء حقوق الانسان والأكاديميين والدبلوماسيين من الأردن ولبنان وتونس والسودان والمغرب والبحرين ومصر وايران واندونسيا والامم المتحدة وعدد من الدول الغربية، ورأس المؤتمر الأمير الحسن ولي عهد الأردن.

وقد نوقشت عدة موضوعات في اللقاء، وتم التركيز علي الثقافة والسياسة العالمية والمثل ، وعلاقة الإسلام بالغرب

وقد قدم د. محمد السيد سعيد في اللقاء ورقة بالانجليزية بعنوان "الأبعاد السياسية والثقافية لعالمية حقوق الإنسان "، يمكن إيجازها علي النحو التالي:

الأبعاد السياسية والقانونية لمبدأي الخصوصية وعالمية حقوق الإنسان في العالم العربي:

يهدف الفهم العام لمسالة عالمية حقوق الإنسان لإعطاء كل فرد ومجموعة حق التمتع بالحقوق بدون استثناء ولا تفرقة وهناك بعد أخر مهم لعالمية حقوق الإنسان وهو إمكانية توجه نسق حقوق الإنسان للإنسانية كلها، بالبدء من منابع معينة في ثقافات كبري. بهذا الفهم ، يمكن للعالمية أن تقوم علي قاعدة الاشتقاق، حيث أن كل الأنساق القيمية تحتاج إلى التمكين العملي عن طريق إعطائها أهلية واستمرارية، والإخلاص في الهدف والتنفيذ.

لقد انبني التفسير الفلسفى للعالمية في الفكر الغربي تقليديا علي مفهوم "القانون الطبيعي" و توجد اختلافات قائمة علي "القانون الوضعي"حول حقوق الإنسان حتى بالنسبة للمفكرين الغربيين ".والقانون الوضعي"يعني أن حقوق الإنسان ليست مبررة بحالة ثابتة وموروثة من الطبيعة الإنسانية ولكن بتصورات معينة عن مستقبل الإنسان وصراعاته.

ونجد أن السمة التي لا يمكن الاختلاف حولها عند الحديث عن نشوء قانون حقوق الإنسان ، هي تأصيل هذا القانون في الموروث الليبرالي الغربي وتبدو المشاكل الناتجة عن هذا الوضع في وجود تناقضات بين ممارسات محمية ثقافيا في أنحاء متعددة من العالم من ناحية وقانون حقوق الإنسان من ناحية أخرى

وقد واجه المجلس العام للأمم المتحدة واليونسكو هذه المشكلة بالدعوة إلى تأصيل حقوق الإنسان في الإنساق الثقافية الكبرى في العالم وبدلاً من مفهوم التأصيل والذي قد يرمز لإجبار الثقافات علي التكيف مع حقوق الإنسان كقيم غربية عنها، فإن مبدأ عالمية حقوق الإنسان يمكن ببساطة أن يضمن في وعي العديد من النظم الثقافية إذا أمكننا أن "نشتق" بعض الأفكار الأساسية للحقوق من هذه الثقافات

إننا لا نستطيع إرجاع نظام حقوق الإنسان كمنتج نهائي ومتكامل إلى أي نسق ثقافي معين، حتى إذا كانت المساهمات الغربية فيه هي الأكبر حاليا وذلك لأن أغلب الأفكار والمعتقدات العظيمة في نظام حقوق الإنسان هي نتاج لعملية تاريخية عابرة للقارات والثقافات .بهذا المنظور نستطيع أن نقول أن الثقافة العربية الإسلامية ساهمت بشكل كبير في نشوء الإفكار والقيم الأساسية لفكر وقوانين حقوق الإنسان وليس معني هذا أن هناك تطابقا بين الثقافة العربية ونظام حقوق الإنسان .

أهلية عالمية حقوق الإنسان :الارتجاع الحالي في الثقافة العربية:

وقعت غالبية الدول العربية علي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذا يعني الاعتراف بعالمية الحقوق وتظهر الاعتراضات المبنية علي الخصوصية الثقافية فقط في عدد محدد من التحفظات علي بعض المواد والالتزامات، اغلبها ينصب علي مجالات حقوق المرأة في مؤسسة الأسرة وتمثل دول الخليج الاستثناء الأساسي من هذه القاعدة العامة بالإضافة لبعض الدول الأخرى التي تنضم إلى القائمة بناء علي أسس أيديولوجية، مثل ما حدث في السودان بعد انقلاب عام ١٩٨٩ .

ونري أن السياسة ، وخصوصا الصراع في النظام العالمى منذ بدء إعتبار حقوق الإنسان كمشروع عالمى والمتمثلة فى الإستيلاء الإسرائيلى على بين الصفوة، وليس الدين ولا مشاعر المواطنين العاديين، هي التي تسبب الحركة الارتجاعية ضد عالمية حقوق الإنسان ورغم أن مبدأ العالمية قوي من الناحية الفكرية إلا أنه ضعيف عمليا أو تطبيقيا ويمكن تفسير هذا عن طريق النظر إلى التجربة العربية لحقوق الإنسان علي فلسطين وتحطيم المجتمع الفلسطيني .هذه التجربة بالطبع أثرت كثيرا علي تطور الثقافة العربية الحديثة، خصوصاً وإنها تزامنت مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي الوقت الحالي فان الاحداث في البوسنة والهرسك وجريمة ربادة المسلمين التي تقع أمام أعيننا أضافت جرحا جديداً فيما يتعلق بأهلية نسق حقوق الإنسان ،كذلك فإن ضعف العالم العربي والإسلامي في علاقته مع العالم الخارجي اليوم أدي إلى حالة من عدم الأمان والخوف الذي يمثل عاملا أكثر من كاف للتراجع عن كل ما يرمز للحداثة والتكيف المبدع مع العالمية بإضافة عالمية حقوق الإنسان.

ويقع جزء من المسئولية علي عاتق العاملين في حقل الإنسان في العالم العربي الذين فشلوا في تفسير "العالمية" بطريقة خالية من التبعية للعالم الغربي، ولكن الجزء الأكبر من المسئولية يقع علي عاتق الحركة العالمية لحقوق الإنسان لفشلها في تحقيق أهلية نسق حقوق الإنسان

إستراتيجيات التطبيق :

العالمية مشروع يجب أن يشتق ويطور عملياً بإهتمام وشعور بالمسئولية. وبهذا لا يكون من الضروري أن تعني "العالمية" منهجاً موحداً وإستراتيجية واحدة لتطبيق مبدأ الحقوق، وعليةيجب أن نأخذ في الإعتبار الظروف الموضوعية للبلدان العربية، وخاصة ظروف الحرب الأهلية والتي تستوجب أخذ الأولويات في الإعتبار لإعادة السلام وقيمة التسامح، ونظراً للظروف الإقتصادية والبيئية المتدهورة في الكثير من البلدان العربية، فعلينا إعتبار هذة الدول واقعة تحت كوارث. وفي البلدان ذات الأداء الإقتصادي العالي علينا أن نهتم بإعلاء الحقوق المدنية والسياسية. يجب أيضاً إتخاذ الإجراءات اللازمة للإصلاح المؤسسي وتقوية المجتمع المدني مع أخذ الوقت اللازم لمثل هذة الإجراءات في الإعتبار.

■ على الأجندة ■

- **ندوات :** تجديد الفكر القومي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- **مداخلات :** ١-عملية السلام.

٢- ثقافة العمل الأهلي في مصر عملية السلام وحقوق الإنسان .

- **مؤتمرات دولية :** ١- المؤتمر العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

٢- نحو إتفاقية إقليمية لحقوق الإنسان إنطلاقاً من مصر ولبنان.

سواسية : نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان [CIHRS] ـ تنفيذ مركز راجا للكمبيوتر ت: ٣٩٢٦٧٨٦/٣٩٢٣٧٣٢ ـ تصميم : أحمد هاشم